فيينـا، وذلك لكي يضمن سكوت الكونغرس الاميركي، الذي اشترط ذلك، عن صفقات القمح الاميركية ومنح الاتحاد السوفياتي مركز الدولة الافضل رعاية في التجارة مع الولايات المتحدة» (ص ٢٠ ـ ٢١).

اما كيف يمكن ان نعتبر هذا حقيقة واقعة، فهو ما لا يقوله جريس أبداً، ولا يسنده بأي دليل، علماً بأن الدوائر الاسرائيلية والاميركية كافة، لا تبدو متفقة مع جريس في ادعائه، بل ان أحوال اليهود السوفيات الذين وصلوا الى الولايات المتحدة الاميركية (وليس الى اسرائيل)، ومن طريق فيينا، تتعاكس مع هذا الادعاء تماماً؛ كما اننا نود ان نذكر فقط ان اليهود السوفيات الذين غادروا بلادهم، سواء الى الولايات المتحدة أم الى اسرائيل، غادروا بموجب قانون الهجرة المعمول به في الاتحاد السوفياتي، والذي يخضع له المواطنون كافة وعلى اختلاف أديانهم، ولم يغادروا بموجب اتفاقات مزعومة، بحت أصوات رؤساء الحكومات الاسرائيلية وهم ينادون بعقدها. وفي هذا المجال، كثيرة هي الأقاويل التي ذهبت، قبل بضعة شهور، الى حد نشر اتفاقات كاملة مزعومة في الصحف العربية بين السوفيات واسرائيل. ذهب بعضها الى حد اعتبار عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الاشتراكية واسرائيل مسألة وقت، بل مسألة أيام معدودة، ليس الا. ومع هذا، فقد خرج الناطقون الرسميون في الدول الاشتراكية (وبضمنها الاتحاد السوفياتي) بتصريحات وضعت حداً نهائياً لكل تلك الشائعات العربية.

على ان أشد ما في مقالة جريس من طرافة (نقولها دون قصد التشهير او الاستخفاف، بل لشعورنا بأنها الكلمة الملائمة تماماً) هي تلك الوصفة الجاهزة التي لخصها الكاتب في عدد من المطالب، والتي يرى ان تحقيقها كفيل باقالة عثار منظمة التحرير الفلسطينية واصلاح أمورها، بما يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، من مثل: اعتماد هيئة الحوار، انشاء مجلس خدمة مدنية، استحداث مجلس حربي وانشاء وكالة فلسطينية (على طريقة الوكالة اليهودية مثلاً) ثم، وهذا هو المهم، الدعوة الى انشاء «احزاب سياسية فلسطينية لتأدية الادوار التي يفترض ان تؤديها مثل هذه الاحزاب» (ص ٣٠). اما ممن يطلب جريس تشكيل هذه الاحزاب (التي لم يفصح عن هويتها)، فلا أحد يدري. لماذا لا يقوم هو بتشكيل حزب جديد ؟ ولماذا يفترض ان هناك من سوف يمنع تشكيل هذه الاحزاب ؟ بل لماذا يفترض ان هذه الاحزاب غير موجودة أصلاً ؟ واستطراداً في الاسئلة، سوف نسأل أيضاً: لماذا الافتراض ان تشكيل حزب حقيقي يمتلك مبررات الوجود الحقيقية سوف يخضع لرغبة، أو ممانعة، أي طرف فلسطيني كان، اذا استطاع هذا الحزب ان يثبت اقدامه على الساحة وان يجمع من حوله المؤيدين والانصار ؟

لا نريد ان نأخذ هذه الدعوة بسذاجة. بل سوف نحاول ان نفهمها في سياق مقالة جريس. سوف نزعم، مستندين الى ما جاء في مقالته، ان الكاتب يدعو الى نفض اليد مما هو قائم. نفضها تماماً، وتحكيم من يسميهم بالمستقلين في مسـار عملنا السياسي. وهو افتراض سارع جريس الى تأكيده لنا: «فالقرار هناك، اولاً واخيراً، منظماتي الطعم والرائحة واللون، وهو، بصفته تلك، لم يصل مرة الى المستوى المفترض ان يصل اليه. وباعتبار أن حركة المقاومة قد بلغت رشدها بعد ان تجاوزت، منذ مدة، سن الثامنة عشرة واتضح انها ليست ' فلتة ' ، فليس هناك ما يدعو الى الأمل ان تتغير ذهنيتها او تصبح على غير ما هي عليه، مع تقدمها في السن، وبالتالي سوف يبقى الأداء الفلسطيني بأسره على المستوى ذاته، أي غير كاف» (ص ٣١).

أما الخاتمة الأشد خطورة (والتي نعتقد بأنها زبدة مقالة الكاتب)، فهي: «وليس من السهل بالطبع ان نعرف سلفاً، ماذا يمكن ان تكون ردود الفعل المنظماتية على نشاط كهذا، باعتباره أنه قد يمس ' احتكارها ' للعمل السياسي الفلسطيني. ولو توخينا المصلحة العامة، لا يفترض ان تكون هنالك اعتراضات جدية؛ اذ ان رفد الحركة الوطنية بقوى اضافية أخرى، ذات ' نكهات ' مختلفة لن يؤدي، في نهاية الأمر، الا الى توسيع قاعدة تلك الحـركة وتنشيطها. ولكن حتى لو كانت هناك اعتراضات، فلا ينبغي ان يؤبه لها، ويمكن، على كل حال، تجـاهلهـا. فامكانات العمل على الساحة الفلسطينية لا تزال واسعة للغاية، وكذلك طليقة. وليس من السهل احتـواؤها. وحتى لو ادت تلك الاعتراضات الى ' قتال ' فلا ينبغي التردد في خوضه. فقد بات واضحاً للغاية ان ' الممثل الشرعي الوحيد ' بتركيبته الحالية بابعادها كافة، البشرية والتنظيمية والادارية والفكرية وغيرها، غير قادر على التعـامـل مع القضيـة الفلسـطينيـة بنـواحيهـا كافـة، ولا يستطيع ان يقدم أكثر مما قدم حتى الآن،